**كيف يمكن تفسير النجاحات والإخفاقات ؟**

يمكن تفسير نجاح التحولات الديمقراطية في الحالات المذكورة من خلال عوامل عدة تشمل:

- استقلالية ومهنية الهياكل الانتخابية والإدارية

- التنسيق بين أطراف المعارضة

- الإصرار المتنامي للمواطنين

- الاستخدام المتنامي لوسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة

- الدور الداعم للمجتمع الدولي...

 اذ مكن استقلال لجان الانتخابات في غانا، ومؤخرًا في نيجيريا، من بسط درجة معقولة من السلطة على دورات الانتخابات وإجراءاتها. وقد دعمت سلسلة من مبادرات الإصلاح الانتخابي درجة المهنية والقدرات الإدارية والفاعلية الخاصة بلجان الإدارة الانتخابية في كلا البلدين. فعلى سبيل المثال، كانت عملية تطبيق التوصيات المهمة لتقرير لجنة الإصلاح الانتخابي للقاضي أويس ذات صلة وثيقة بالحالة النيجيرية. وفي غانا، فإن رئيس لجنة الانتخابات يُمنَح أمانًا على منصبه حسب القانون بحيث لا يستطيع الرئيس عزله من بعد تعيينه إلا نتيجة انتهاك واضح للدستور علاوة على ذلك، ففي معظم الحالات الناجحة والتي شهدت تبادلًا للسلطة و/أو هزيمة رئيس قائم على وجه الخصوص، فإن الصفة المشتركة بين هذه الحالات كان التنسيق الفعَّال بين أحزاب المعارضة. وقد كان هذا العامل ذا دلالة واضحة في الانتخابات العامة في نيجيريا عام 2015 حيث استطاعت أحزاب المعارضة الرئيسية أن تندمج وبالتالي أن تجمع مواردها وأن تنسق أنشطتها بشكل أفضل والذي أدى إلى نجاح انتخابي للمعارضة كما يُعتبر تصاعد درجة إصرار المواطنين عاملًا أساسيًّا لنجاح الديمقراطية في هذه البلدان؛ فلم يعد الناخبون راضين بالاقتراع فقط بل أيضًا أصبحوا يبدون اهتمامًا شديدًا بما سيحدث لأصواتهم الانتخابية. بعبارة أخرى، يريد المواطنون فعل كل ما يسمح به القانون لضمان أن أصواتهم سيكون لها أثر فعلي على عكس ما كان يحدث في الماضي وخاصة ما حدث في نيجيريا عام 2011.

 **وهناك عوامل أسهمت في هذا التطور:**

أولا: وجود العديد من منظمات المجتمع المدني التي تكرس وجودها لتعزيز قيم الديمقراطية والعمل على تثقيف الناخبين والتدخل مع أطراف انتخابية محورية مثل اللجنة الانتخابية والأحزاب السياسية والأجهزة الأمنية ويعتبر مركز الديمقراطية والتنمية ومؤسسة المبادرة الشبابية للمناصرة والنمو والتقدم

 أمثلة مهمة في نيجيريا .

ثانيًا: حدث ارتفاع كبير في مستوى الوصول إلى واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي

والتكنولوجيا الحديثة في هذه الدول وقد أصبحت أدوات مثل الإنترنت والهاتف المحمول والفيس بوك وتوتير وسائل مهمة للحشد في هذه البلدان وعلاوة على ذلك، فقد كان المجتمع الدولي مصدر دعم لعمليات الدمقرطة من خلال توفير الدعم التقني والمادي للجان الانتخابية في هذه الدول.

أما في شمال إفريقيا، فبعض هذه الظروف والقدرات إما مفقودة وإما شحيحة كما هو واضح في الإنجازات الديمقراطية المحدودة للدول الواقعة هناك. وعلى الأخص، فإن الإخفاقات الديمقراطية في دول عربية كمصر وليبيا وتونس لا يمكن فصلها عن الإرث الطويل للشمولية والدعائم الاقتصادية الضعيفة لهذه الدول وغياب الأفكار الواضحة لدى قادة الثورات وغياب آليات المحاسبة وتجزئة المعارضة...إلخ؛ فكون شمال إفريقيا يملك تاريخا طويلا من الحكم الشمولي هو أمر مفروغ منه في الأدبيات السياسية، وقد تحمل الناس، ولأسباب عديدة، التصرفات الديكتاتورية لهذه الأنظمة إلا أنه بينما استمرت "الشرعية الاقتصادية" للحكم الأحادي في التدهور بشدة إلى درجة أن تكلفة الحكم الأحادي لم تعد تساوي المكاسب الاقتصادية الضعيفة التي توفرها حكومات دول شمال إفريقيا، فقد أصبح اهتزاز دعائم تلك الأنظمة الديكتاتورية وشيكا جدا. وقد حدث ذلك خلال الربيع العربي، عام 2011، وقد كان متوقعا بأن ترنح الآمال المرتفعة التي وضعت على كاهل الثورة كمسار واعد للخروج من الفقر وعدم المساواة كان يعني أن الشعور بانعدام الرضى لدى الشعوب من "الديمقراطيات الجديدة" لم يكن ليتأجل كثيرا ونتج عنه تجزئة متزايدة وغير مسبوقة للمجتمعات على أسس قبلية ودينية وقد أدى فشل بعض هذه الأنظمة الجديدة في تعزيز المساءلة، وخصوصا بالتعاطي مع تركات عقود من الديكتاتورية من خلال مبادرات قضائية مرحلية، إلى تعقيد المشكلة. وقد كان من الممكن لمثل هذه المبادرات أن تواجه انتهاكات قديمة لحقوق الإنسان والمعاناة المرتبطة بهذه الانتهاكات. ولكي نفهم أهمية هذا العامل بشكل أفضل يجدر بنا أن نلاحظ أن تميز التجربة التونسية يمكن تفسيره من خلال "الاستشارة المجتمعية الواسعة في قضية العدالة الانتقالية" والتي أدت إلى صياغة قانون للعدالة الانتقالية في هذه الدولة

أما مصر وليبيا، فقد فشلا في هذا المجال. مع ذلك، فإنه يبدو أن الأحزاب المعارضة لم تتعلم أية دروس مهمة من التجارب الناجحة في أماكن أخرى من القارة؛ فهذه الأحزاب تبقى مجزأة بشكل كبير وليست ذات فعالية بدون وحدة حقيقية، فالوحدة تعني القوة وقد تكون نقطة انطلاق جيدة

**اخيرا يمكن** ان نستنتج عن طريق التحليل السابق ان تاريخ التحول الديمقراطي في إفريقيا يمتاز بالتنوع والاختلاف وبأن التحول حسب الأماكن والأزمنة المختلفة أخذ مسارات عديدة ومعقدة. وقد وُجِدت قصص نجاح لهذا التحول في بعض الدول مثل غانا ونيجيريا والسنغال وزامبيا لم تخلُ من بعض الإخفاقات والعقبات. في المقابل، فإنه في بعض الحالات الأخرى مثل مصر وليبيا وتونس لم تتجسد وعود الربيع العربي في تحقيق التحول إلى ديمقراطية حقيقية. ومن أجل تعميق الديمقراطية في إفريقيا، يتوجب تمكين المؤسسات اللازمة لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، ودعم المؤسسات التي تُمأسس التحول السياسي الآمن، كما يجب تشجيع الأحزاب السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية وتنشيط المجتمع المدني وتوسيع سبل الشمول السياسي وبناء أطر إقليمية معيارية قوية تحارب السلطوية